

أبو الحجاج يوسف ابن غَمَر مؤرخ دولة يعقوب المنصور تعريف وتصحيحُ تصحيف^(*)

محمد بنشريفة

من المعروف أن الدراسات الأندلسية قد لقيت إقبالا كبيرا من الدارسين في الشرق والغرب خلال هذا القرن، ولعلها وصلت الآن إلى حالة يصح أن تُنعت بالتراكم، ولعلها أيضاً أصبحت تتسم بشيء من التكرار، كما يبدو من الإصدارات الكثيرة والأطروحات العديدة المكتوبة بمختلف اللغات، ونظن أن تقييم هذه الدراسات أصبح أمراً مطلوباً كي نعرف ما أنجز وكيف أنجز، وننظر فيما لم يُنجز وكيف ينبغي أن ينجز. ومن المعروف أن النصوص هي مادة الدراسات وأساسها، وهي لحمها وسداها، ولنذكر هنا لولا طبع ما يُعرف بالمكتبة العربية الإسبانية *Bibliotheca Arabico-Hispana* في آخر القرن الماضي لما قامت الدراسات الأندلسية على أساس متين، ولولا النصوص الأندلسية التي ظهرت في المغرب على وجه الخصوص في الثلاثينيات وما بعدها لما تقدمت هذه الدراسات وتطوّرت التطور الذي نعرفه اليوم. وإذا كانت الدراسات الأندلسية قد تعزّزت خلال العقود الأخيرة من هذا القرن بنشر عدد جديد من النصوص الأندلسية في مختلف المجالات والاختصاصات، فإن عدداً آخر من هذه النصوص ما يزال ينتظر الكشف، ويتطلع إلى النشر، والأمل معقود على ما ستكشف عنه الأيام من نصوص مفقودة، والرجاء قوي في نشر ما سيظهر منها.

ولعلّي لا أكون مبالغاً إذا قلتُ إن هذه النصوص هي التي تمدّ البحوث الأندلسية بعناصر الجدّة والابتكار وتدفع بها إلى الأمام، كما أن القراءة المتأنّية والمراجعة المتكرّرة

(*) كنتُ أعددت هذا الموضوع لدعوة تمت في مدريد حول تقييم الدراسات الأندلسية خلال القرن الحالي، ولكنني لمّا وجدتُ المشاركين يتحدثون عن الدراسات الأندلسية في بلدانهم فضلتُ أن أتحدّث عن الدراسات الأندلسية في المغرب وعدلت عن إلقاء هذا الموضوع في الندوة المذكورة.

للتصوص تقود القارئ المتيقظ والباحث المنتبه إلى اكتشاف خباياها وإيضاح خفاياها. والذين يداومون على قراءة النصوص يخرجون دائماً من كل قراءة بشيء جديد. وقد عنيث في السنوات الأخيرة على الخصوص بتتبع ما يقع في النصوص من تحريف وتصحيف، ومن المعروف أن التحريف والتصحيف يرجعان في أصلهما إلى المخطوطات ونسخها، والمخطوط وأنواعها، ولوقوعهما أسباب متعددة ليس هنا محل ذكرها.⁽¹⁾

وقد أتيت لي أن أصحح تصحيفات وأقوم تحريفات وقعت في بعض الألفاظ والأعلام، ومنها ماهو منشور مثل ما كتبه عن ابن يّاع وابن حُمير، ومنها ماهو مُعدّ للنشر كهذه المقالة التي سأتناول فيها حالة من حالات التصحيف وردّت في مصدر تاريخي نُشر في المغرب ثلاث مرات، ولكنه لم يلق في النشرات الثلاث ما يستحقه من العناية اللازمة والخدمة الواجبة، هذا المصدر هو القسم الأخير من كتاب «البيان المغرب» لابن غَدّاري،⁽²⁾ والحالة التي سأعرضها تتعلق بتصحيف وقع في اسم مؤرخ إشبيلي تكرر ذكره في القسم المذكور عشر مرات؛⁽³⁾ وهو كما جاء في «البيان»: أبو الحجاج يوسف بن عمر - كذا - وقد مرّ هذا الاسم كغيره من أسماء الأعلام والأماكن في الطبعة الأخيرة المحققة (؟) بدون تعليق.

أما «هويسبي مرئذه» مترجم هذا القسم إلى الإسبانية، فقد رأى أنه لابد من التعليق على الاسم، فكتب في الحاشية ما يلي: «هو كاتب ومؤلف لسيرة المنصور الموحد أو تاريخ عهده، ويتردد ذكر هذا التاريخ كثيراً في «البيان»، وهو مفقود»⁽⁴⁾. وليس في هذه الحاشية كما نرى كبير شيء، ولكنها على كل حال خير من لا شيء. فمن هو هذا المؤرخ؟ وما التصحيف الذي وقع في اسمه؟

أذكر أولاً أن الأستاذ محمد المنوني قد تنبّه إلى هذا المؤرخ وذكره آخر كلامه على التاريخ والمؤرخين في كتابه «العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين» قال: «ونختم هذا الموضوع بذكر ترجمة مؤرخ لهذا العهد يحلّيه مؤلف الأئيس بمؤرخ دولة الموحدين، ويذكره بالقاضي أبي الحجاج يوسف بن عمر، وقد وقفت له على ترجمة قصيرة في «التكملة» رقم 2826، وعبارتها: يوسف بن عمر، منسوب إلى جده الأموي من أهل إشبيلية يُكنى أبا الحجاج، له تاريخ».

ولم يذكر ابن الأبار له وفاة ولا ولادة، ولكنه أورده بين سنة 605 ونحو 620 فتكون وفاته بين التاريخين. ونجد النقل عن تاريخ أبي الحجاج في «التكملة» لابن الأبار رقم 1207 مسمياً والده (؟) هناك غمر بالغين المعجمة⁽⁵⁾.

وقد كتب بعد هذا بزمن الدكتور أحمد مختار العبادي في كتابه : «تاريخ المغرب والأندلس»، عرضاً عاماً لمصادر «تاريخ المغرب والأندلس»، وصنّف هذه المصادر حسب القرون، ولكنّه عندما وصل إلى مؤرخي القرن السابع الهجري اقتصر على بعض كبار المؤرخين الذين ظهروا فيه ولم يذكر بينهم صاحبنا أبا الحجاج.⁽⁶⁾

كما أن الأستاذ «بِذْرُو شالميتا» لم يذكره في بحثه المنشور بمجلة الأندلس تحت العنوان التالي : *Historiografia medieval hispano-arabica*⁽⁷⁾. أما المؤرخ محمد عبد الله عِنان فقد أفاد من القول المقتبسة من تاريخ أبي الحجاج في «البيان المغرب» واستشهد بها في تاريخه المفصّل للموحدين،⁽⁸⁾ ولكنه لم يقل شيئاً عن الرجل.

يؤخذ من هذا كلّهُ أن اسم هذا المؤرخ ذكر في مصادر قديمة ومراجع حديثة، ولكن من غير تعريف به وبدون تصحيح لشهرته، فقد شُهر بابن عُمر (بالعين مضمومة والميم مفتوحة) في جُلّ المصادر القديمة وكتب كذلك بالحروف العربية واللاتينية في المصادر الحديثة.

وقد تجمعت لدينا أدلة تثبت أن صواب الشهرة هو ابن عُمر (بالعين مفتوحة والميم مجزومة)، وأول هذه الأدلة ورود اسم عُمر منقوطة ومشكولاً في نسخ عتيقة ومقابلة من «التكملة»⁽⁹⁾ لابن الأبار، و«المغرب»⁽¹⁰⁾ لابن سعيد، و«الغصون الياقة» له أيضاً⁽¹⁰⁾، و«العطاء الجزيل»⁽¹¹⁾ لأحمد البلوي، فقد ورد اسم عُمر مرتين بغين منقوطة وتحت النقطة فتحة وبعدها ميم ساكنة في نسخة «التكملة» التي كُتبت لأبي عثمان سعيد بن حَكَم أمير مِثْرَقَة⁽¹²⁾ وهي الموجودة في الخزانة الحسنية بالرباط، وقد انتسخها للأمير المذكور أبو عبد الله محمد ابن الجلاب⁽¹³⁾ وعارضها هو وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر البرّي⁽¹⁴⁾ من أولها إلى آخرها على مَبِيضَة المؤلف، وذلك بمجلس الأمير سنة إحدى وستين وستائة، فهي إذن في غاية الصحة كما يقول سعيد بن حَكَم في كلامه الموجود بخطّه آخر ورقة من هذه النسخة، وَوَرَدَ بالصورة نفسها في مخطوط «التكملة» رقم 5049.

وورد الإسم عُمر هكذا أيضاً منقوطة ومشكولاً في «مختصر التكملة» للذهبي الموجود في «الإسكوريال»، وهو الذي نشره شيخ المستعربين «كُدَيْرة»، وجاء هذا الرسم كما سبق ذكره في ترجمة تَام البُهراني، وهذه صورة الاسم في الأصول⁽¹⁵⁾ المذكورة :



ابن غمر رحمه الله

وَعَلَيْكَ ابْنُ غَمْرٍ بِجَعْلِ رِجَالِهِ تَنَاسُخَ صُورِ سَنَةِ سِتٍّ وَتَسْعِينَ

وَنَدِيرٍ ابْنِ غَمْرٍ فِي دَارِ بَيْتِهِ

ذَكَرُوا أَنَّهُ أَبُو الْحَاجِّ بْنِ غَمْرٍ بَنِي رَجْمَةٍ

وجاء الاسم بالرسم نفسه في مخطوطة «العطاء الجزيل» لأحمد البلوي، وهذه صورته كما وردت في سياق كلامه: ⁽¹⁶⁾

وَبَشِيرًا لِّلشَّيْخِ أَمِيرِ التَّجَارِ بْنِ غَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ اللَّهِ

ونشير إلى أن هذه المخطوطة مُنْتَسَخَةٌ من أصل المؤلف، وكتبت في القرن السابع الهجري، والطريقة التي وصفناها في شكل الاسم ونقطه عدّها المحقق المرحوم عبد السلام هارون أمراً مستغرباً قال: «وقد عثرتُ على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب «العَقَّةَ وَالْبَرَّةَ» لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه نمطاً غريباً، هو وضع الحركات العُلوية وكذلك السُّكون تحت نقط الإعجام، ففي كلمة مُضْعَةُ كتب تحت نقطة الضاد سكوناً كما وضع فتحة الغين تحت نقطة الغين لا فوقها». ⁽¹⁷⁾

والدليل الثاني هو أن شهرة ابن غمر هذه وردت هكذا في كلام لابن سعيد وفي شعر نقله في «المُغرب» خلال ترجمة أبي محمد ابن وزير وهذه صورة كلامه بخطه متحدثاً عن المذكور: ⁽¹⁸⁾

سَادَ فِي دَوْلَةِ بَنِي عَبْدِ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ الْقَائِلُ
وَقَدْ وَلِيَ ابْنُ غَمْرٍ اشْرَافَ اشْبِيلِيَّةِ
لَا تَبَاسُنْ مِنَ الْخِلَافَةِ بَعْدَمَا وَلِيَ ابْنُ غَمْرٍ خِطَّةَ الْاِشْرَافِ
تَبَا لِدَهْرِهِ هَذِهِ اَفْعَالُهُ يَضَعُ النِّوَاخِ فِي يَدَيْ كِتَافِ

ونجدُ في هذا النص دليلين في الحقيقة: أحدهما دليل الرسم المتكرر وهو بخط ابن سعيد والآخر هو الوزن. ويوجد الخبر والبيتان في «نفح الطيب»، ولكن الإسم صُحِّفَ إلى عمرو في جميع الطبعات ⁽¹⁹⁾ إلا الطبعة الأوروبية ⁽²⁰⁾ ففيها ابن عمر سواء في سياق الخبر أم في الشعر مع أن الوزن ينكسر به كما هو واضح، ووردت شهرة ابن غَمْرٍ أيضاً في شعر آخر قاله بعضهم يحرّض عليه الخليفة الناصر الموحد، قال:

يَارِابِعَ الْخُلَفَاءِ أَنْتَ الْأَوَّلُ وَالْكَلَّ مِنْكُمْ فِي الْفَضِيلَةِ أَكْمَلُ
 أَمِنْ السَّوِيَّةِ أَنْ عَذْلَكَ مُشْرِقُ وَالظُّلْمَ عِنْدِي مِنْهُ لَيْلٌ أَيْلُ
 وَيَدُ ابْنِ عُمرُ أَصْبَحَتْ لَعْلِيَّةً (20)؟ تَرْمِي وَيِثَّ الْمَالِ بِئْسَ الْمَقْتَلُ
 وَلَهُ أُمُورٌ لَيْسَ يُمْكِنُ شَرْحُهَا أَنْتَ الْخُسَامُ لَهَا وَهَذَا الْمَقْصَلُ (21)

وقد صُحِّفَ الإِسْمُ أيضاً في هذا الشعر الذي انفرد بروايته ابن عذاري في «البيان» إلى ابن عمرو ووقفنا عليه هكذا مصحفاً في سبع نسخ خطية. (22) ولعلَّ السبب في تصحيف هذا الإِسْمِ يكْمُنُ في غرابته وقلة استعماله أولاً كما يرجع إلى قلة الضبط أو انعدامه عند النساخ المتأخرين.

أما الدليل الثالث على أن الشهرة الصحيحة لمؤرخنا الإشبيلي هي ابن عُمر وليس ابن عُمر ولا ابن عمرو، فنجدُه في قول ابن الأَبار : «يوسف ابن عُمر، منسوبٌ إلى جدِّه الأموي» (23). ومعنى هذا الكلام أن أبا الحجاج أموي النسب وأنه منسوب إلى جدِّ أموي يُدعى عُمر، وعندما نبحت في المسئتين بهذا الإِسْمِ من الأمويين نجد العُمر بن يزيد، وهو الذي قتله السَّفَّاح لما فَخَّرَ في مجلسه بقومه، وقد ذكر ابن الأَبار في «الحلة السيرة» أن الوافدين من الأمويين ومواليهم على عبد الرحمن الداخل كانوا يكثرُونَ من حكاية العُمر بن يزيد في مجلسه فقال أبياته التي أولها :

شَتَّانَ مِنْ قَامَ ذَا امْتَعَاضٍ (24)

وفي هذه الأبيات يقول صقر قريش إن ما قام به هو أكبر مما قام به العُمر، ويذكر ابن الأَبار أيضاً أنه كان في الوافدين سعيد ابن رُسْتَم مولى العُمر بن يزيد (25) والصَّفي وَلَدُ العُمر - فيما يبدو -، وفي «جمهرة» ابن حزم أن وَلَدَ الصَّفي بن العُمر لهم عَقَبٌ بِالْأَنْدَلُسِ (26)، ومن جهة أخرى نجد العُمر بن عبد الرحمن الأوسط وهو أحد أولاده الخمسين كما في «المقتبس» (27)، ويقول ابن حزم إن معظمهم لم يبق لهم عقب في وقته، وقد سَمَّى من بقي لهم عقب وليس فيهم (28) العُمر. وبناء على هذا ربما يكون الجَدُّ الأموي المنسوب إليه أبو الحجاج في قول ابن الأَبار هو العُمر بن يزيد.

مهما يكن من أمر فإن كلام ابن الأَبار واضح في أن الرجل كان ينتسب إلى الأمويين، كما أنه دال على أن جده الأموي يُدعى عُمرًا، وتدلنا حالة ابن عُمر هذه كيف أن المنتسبين إلى الأمويين أصبحوا في هذا العهد مغمورين تماماً، وقد ذكر ابن سعيد - وهو من أهل هذا العهد - أن الأمويين أخفوا نسبهم لما انخرق الناس

عنهم⁽²⁹⁾، ونقل ابن عذاري أنه لما انتهى أمر الأمويين نودِيَ في الأسواق والأرباض أن لا يبقى بقرطبة أحد من بني أمية ولا يكتنفهم أحد.⁽³⁰⁾

وإذ قد ذكرنا ما يدل على الصواب في شهرة هذا المؤرخ فلتتحدث عن حياته وآثاره.

أما حياته فلا نعرف منها إلا القليل الذي يستفاد من ترجمته الشحيحة في «التكملة»، فهو من إشبيلية كما يقول ابن الأثير، ويُفهم من هذا أنه ولد بهذه المدينة ونشأ بها ودرس فيها، ولكن ترجمته الوحيدة في «التكملة» لا يذكر فيها أحد من شيوخه، وتدلّ القرائن على أنه كان متمكناً من الآداب والأدوات التي يحتاج إليها الكاتب، كما كان متحلياً بالصفات المطلوبة فيهم على اختلاف أنواعهم، فقد كان مترسلاً ماهراً، وفي الجزء الثاني من كتاب «العطاء الجزيل» إحالة على بعض رسائله الديوانية التي وردت في الجزء الأول ولكن هذا الجزء مفقود اليوم⁽³¹⁾، وكان عارفاً بأعمال الحسابات قادراً على أشغال الجبايات، ولهذا كان ممن استخدمهم الموحدون في جمع الأموال وتحصيل الضرائب والإشراف على الأشغال الخزنية، ولهذا كله استحق صفة الكاتب التي ينعت بها في «البيان المغرب» وغيره، وقد جمع بين صناعة الإنشاء وصناعة الديوان، ومما يؤكد مهارته في معرفة آداب الكتاب وصناعتهم أنه ألّف فيها تأليفاً سماه «الحلّي الكُتّابية والتحف الأدبية»، وقد وقف ابن الأثير على هذا التأليف⁽³²⁾ كما أن أحمد البلوي ذكر في كتابه «العطاء الجزيل» كتاب «الوجيز في الرسائل» لأبي الحجاج ابن غمر، وأشار البلوي أيضاً إلى أنه ألّف كتابه المذكور إكمالاً لكتاب أبي الحجاج واستدراكاً على ما ليس فيه.⁽³³⁾

ويبدو أن ابن غمر ألّف الكتاب الأول ليشرح فيه الجانب النظري من صناعة الكتابة الديوانية وآداب المهنة المفروضة في الكُتّاب، ثم ألّف الكتاب الثاني ليكون بمثابة التطبيقات على الأول.⁽³⁴⁾

إن كفاءة ابن غمر في هذا الميدان هي التي رشحته لأن يكون بين كُتّاب الإنشاء الذين كانوا يدعون إلى تحجير الرسائل في الفتوحات وغيرها، وهي التي أهلتها ليدخل في خدمة السادة أولاد أبي حفص بن عبد المؤمن وزير أخيه يوسف ورجل الدولة القوي في عهده، ومن هؤلاء السادة أبو محمد عبد الله وأبو زيد عبد الرحمن وأبو عبد الله محمد وأبو زكرياء يعقوب، ويبدو أنه كانت لهم أملاك بإشبيلية نظراً لعلاقتهم وعلاقة

أبيهم بهذه المدينة. ولعل هذه الأملاك هي التي سهر عليها زمناً صاحبنا ابن غمر، وإلى ذلك يشير ابن عذاري إذ يقول : «وفي هذه السنة (أي في سنة ثلاث وتسعين وخمس مائة) قَدَّم يوسف بن غمر - كذا - الكاتب المؤرخ بعد انسلاخه عن خدمة السادات بني السيد أبي حفص بن عبد المؤمن لتَصْيِير - كذا - ما كان يشتغل لهم به وينطوي عليه»⁽³⁵⁾

ويبدو أن شهرة الرجل في تدبير الأشغال وتثمين الأموال لفتت إليه الأنظار، وكانت سببا في تقديمه سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة «على المستخلص بشرف إشبيلية ومدينة لُبْلَة وعلى السَّهَام المنزوعة من أيدي الناس وتقييد ما يراه من مصالحها»⁽³⁶⁾ كما يروي ابن عذاري. ومعنى كلامه أن الرجل أصبح مسؤولاً عما يشبه ما يعرف عندنا في المغرب اليوم بالأملاك الخزنية، وهذا ما عبّر عنه ابن عذاري في موضع آخر بقوله : «وكان بإشبيلية ينظر في بعض الأشغال الخزنية والسهام السلطانية»⁽³⁷⁾ وهو أيضا ما عناه ابن سعيد بقوله السابق : «وقد ولي ابن غمر إشراف إشبيلية»⁽³⁸⁾. أما المقرئ فقد نعت الرجل بأنه «صاحب أعمال إشبيلية»⁽³⁹⁾، وكلّ هذا يرجع إلى حُطَّة الإشراف، لأن معنى هذه الحُطَّة هو النظر في الأشغال الخزنية، ويُدعى صاحبها مُشرفاً تارة وناظراً تارة وعاملاً تارة أخرى مع تسامح فيما بين هذه الألقاب من فروق بسيطة، ومهما يكن من أمر فإن ابن غمر ظل في هذه الحُطَّة طوال عهد يعقوب المنصور وأوائل عهد ولده الناصر، وقد كان منذ عُيِّن فيها هدفاً لسهام الانتقاد، شأنه شأن أصحاب هذه الحُطَّة التي لم يكن يسلم فيها أحد من كلام الناس، بل لم يكن ينجو من عقاب السلطان في معظم الأحيان، وقد رأينا ما قاله ابن وزير في أبي الحجاج ابن غمر وما قاله الشاعر المجهول فيه أيضا، ومن أمثلة ذلك أيضا ما قاله بعضهم يُحرّض يعقوب المنصور على أبي سليمان داود بن أبي داود الذي كان يلي إشراف إشبيلية قبل صاحبنا ابن غمر قال :

ثَبَّةَ أمير المؤمنين لحادثٍ فأنت إمام العدل فينا وقُدوئه
بلاذك لا ترجو سيواك لنصرة وداوود قد أفتى البلاد وإخوانه⁽³⁹⁾

ويبدو أن قرب أبي الحجاج من يعقوب المنصور بسبب اشتغاله بكتابة سيرته أخرس ألسنة خصومه، ولكن الأمر تغير في عهد الناصر، فقد نقل الوالي أبا الحسن ابن وجّاج من إشبيلية إلى مُرْسِيَة لعدم قدرته أو تهاونه في مراقبة ابن غمر وعيّن والياً جديداً على إشبيلية كان كما يقول ابن عذاري : «أشدّ شكيمة في امتحان يوسف بن

عَمَرُ الكاتب وأشد نكايه في جانبه، وكان أول ما قلَّد النظر في أعماله لم يزل متعطشا للإيقاع به وحاشدا للأسباب التي يعلم أنها تقدح عند الخليفة فيه فجعل يرتاد الأنباء ممن يصل إلى الحضرة⁽⁴⁰⁾ من باغٍ يبغى شيئا عليه من سَفَلَة الأسواق أو خَزَنَة العمال الفارين بالحقوق المرتبة عليهم أو المؤدِّين على ما اقترفوه وجَوَّهه، توخذ منهم الأرقام، وتُقبل منهم الأقوال التي تجري مجرى الأحلام، وتشنع وتقام مقام اليقين، ومَشَى ذلك كله فوصل وذُكِر⁽⁴¹⁾.

وقد ساق ابن عَدَّاري بعد هذا أبياتاً قالها مجهول يُغري بأبي الحجاج ويحرّض عليه، وهي التي سبق ذكرها : «وكان من أثر ذلك أن استُدعي ابن عَمَرُ إلى دار الخلافة للتحقيق معه، فشَدَّ الرحال في الحين من إشبيلية إلى مراکش ولما أصبح على مقربة من هذه المدينة حدث ما يحدثنا عنه بقوله : «لما وصلت إلى موضع «تَقَطُّين» لقيني أحد ثقات الأمير بجملة من خيل ورجل، وأحيط بي وبكل من كان معي من كل الجهات، ونيل جميع ما وصل من الأحمال للسلطان وقيد ما كان لي رجاء أن يكون فيها شيء ينكر علي من أسباب تدل على مصانعة أو مال أو غير ذلك مما يخالف ماهو بسبيلي، وأخذ ما وجد لي وثقف ما كان بيدي وما رَكِب عليه عيالي من أوعية وكتب وظروف وغير ذلك، ووصلتُ مترقباً بذلك كله إلى دار الإشراف وبقيتُ محبوساً بها، ولَمَّا كان ثالث وصولي أحضر الشهود وفُتحت الشُّدود، وكَتَبَت الشهود ذلك كله مفسراً وعَرَضَ على المقام الإمامي فنظر بنور الله وما جُبِل عليه من العدل والامتنان، وطبيعة الفضل والإحسان، فأمر بصرف ذلك كله علي، وإسلامه إلى، وذلك بسبب تاليفي الذي أَلَفْتُهُ في محاسن والده المنصور»⁽⁴²⁾. وهكذا خرج أبو الحجاج من هذه المحنة سالماً، ولم يُصبه ما أصاب عدداً من المشرفين الذين كانوا في هذا العهد يُنكبون فيُعْرَمون ويُقتلون مثل محمد بن عيسى ومحمد ابن المعلم اللذين كانا مُشرفين بإشبيلية قبل ابن عَمَر، فالأول نُكِب وعُذِّب وضُرب حتى مات فُلْفَ في حصير، ورُبِط في وسطه بجبل ورُمي به في وادي إشبيلية»⁽⁴³⁾، والثاني أُمِر بسجنه وأُخذ ما بيده فلم يبق له سَبَد ولا لَبَد، وتفرقت جميع أمواله شذَر مَذَر، وضُربت عنقه بعد محنة عظيمة»⁽⁴⁴⁾.

وفي «البيان المغرب» أيضاً نظائر أخرى لنهايات فظيعة لأصحاب هذه الخطة في عهد الموحدين⁽⁴⁵⁾، ويبدو أن ابن عَمَر كان محظوظاً إذ أنه عُزل أو اعتزل بعد هذه الحادثة ولم نجد له ذكراً بعدها.

ونُشير أخيراً إلى أن صاحب «الأنيس المطرب» نعت أبا الحجاج يوسف بن عَمَر

بالقاضي⁽⁴⁶⁾، وزاد عبد الله عِنان بأنه كان من قضاة عبد المؤمن⁽⁴⁷⁾، ونظن أن صاحب «الأنيس المطرب» لم يكن دقيقاً في استعمال الصفة وأن الأستاذ عِنان ربما يكون خلط بين صاحبنا وبين شخص آخر.

وقد وجدنا البلوي مؤلف «العطاء الجزيل» ينعت أبا الحجاج بن غمّر بالشيخ ويترحم عليه⁽⁴⁸⁾، وربما استفدنا من هذا أنه توفي قبل سنة عشر وستائة وهي السنة التي شرع فيها البلوي في تأليف كتابه المذكور.⁽⁴⁹⁾ هذا وقد وجدنا على يمين ترجمة صاحبنا في مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 5049 طرّة أمّحى بعضها بسبب البلل والرطوبة وبقي منها ما يلي : «هو أبو الحجاج بن غمّر رحمه الله... وَوَلِّيَ الإشراف بإشبيلية، ونال دنيا عريضة». وبعد هذا مَحْوٌ وثَقْبٌ، ويستفاد مما بقي من الكلام أنه أتهم بالغلول وأنه كان بريئاً من ذلك، وفي آخر الطرة ذكرٌ لتاريخ وفاته وأنها كانت سنة... وستائة. وسنرى أنه ذكر في تاريخه أعلاماً نص على أنهم توفوا سنة 602 هـ، كما أن محنته كانت في سنة 604 هـ وأغلب الظن أنه توفي قبل 610 هـ كما ذكرنا بقليل.

هذا كل ما وقفنا عليه فيما يتعلق بحياة الرجل، أما آثاره الكتابية التي لم يصلنا إلا أسماؤها فهي :

1 - «الحَلَى الكُتَابِيَّة والتَّحْفُ الأدبية»

وقد ذكره ابن الأبار في «التكملة»، وقال إنه وقف عليه، وهو كتاب مفقود، ويبدو من عنوانه أنه يندرج في سلسلة مؤلفات وضعها أندلسيون وحذوا فيها حذو ابن قُتيبة في كتابه «أدب الكاتب»، ومن هذه المؤلفات أيضاً كتاب «تسهيل السبيل إلى تعلّم الترسل» للحميدي، وكتاب لأبي محمد القاسم بن أيوب الطائي⁽⁵⁰⁾، وكتاب «ترتيب الأعمال السلطانية في الدول الأندلسية» لأبي الحسن علي بن خيره الميورقي⁽⁵¹⁾، وكتاب «المرشد» لأبي الحسن شهيد بن محمد بن شهيد، وقد جمع فيه مؤلفه الذي تولى خطة الإشراف غير مرة «فنوناً من علم الحساب والفرائض وصنعة الزّمام ومساحة الأرض». قال ابن عسّكر : «وهو كتاب لم يوضع في فنه مثله فيما أعلم»⁽⁵¹⁾.

ومن هذه التآليف أيضاً كتاب «منهاج الكتاب» لأبي عامر السالمي⁽⁵²⁾ وكتاب «رَبِّحان الشباب، وربعان الألباب» لابن المَواعيني⁽⁵³⁾ الإشبيلي، وهو معاصر لابن غمّر وإشبيلي مثله، وكان كاتباً لأبي حفص بن عبد المؤمن كما كان ابن غمّر كاتباً لأولاد أبي حفص.

ولعل تأليف هذه الكتب في هذا العصر كان يُلبّي حاجة المتأدّين الراغبين في الانخراط في سلك الكتّاب، وقد نفقت سوقهم وكثر استخدامهم يومئذ.

2 - كتاب «الوجيز في الترسيل»

سمّاه البَلّوي ثلاث مرات في «العطاء الجزيل»⁽⁵⁴⁾، ولم يذكره ابن الأبار كما رأينا، والظاهر أنه غير كتاب «الحلّى الكتّابية» الذي ذكره، فكتاب «الوجيز» هو مجموع يشتمل على رسائل مُوحّدية وغيرها، وهو سابق على كتاب «العطاء الجزيل» للبَلّوي كما يدل على ذلك قوله: «وقد كنت سميتُه في الصدر: [تشبيب الإبريز، والمزيد الأحق بالبريز، على ما جاء من الترسيل في كتاب ابن غَمَر المسمّى بالوجيز]»⁽⁵⁵⁾.

ويدل على ذلك قول البَلّوي أيضا متحدثا عن مخدمه السيد أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن عبد المومن: «وكان رَوْضَ الله قبره، قد أُعْلِمَ بشروعي في هذا المجموع فحسّن لي فيه رأيي، وأمر بأن يُقَوّى فيه عزمي ويتأكّد سَعْيي، وأخرج لي من خزانته جملةً من الرسائل الكبائر، المذخورة عنده في الأعلام والذخائر، مما أمرني بإيراده في خلال أبوابه وأثنائها، ليحلّ منها محلّ القلوب من ضلوعها وأحنائها، والرسائل التي وردت منها في الوجيز استغنيت في هذا المجموع عنها وفاء بالربط، ووقوفا عندما ذكرت في الصدر من الشرط»⁽⁵⁶⁾.

3 - تأليف في محاسن المنصور ويسمى أيضا «تاريخ دولة المنصور» ويُدعى أحيانا بالتاريخ اختصاراً⁽⁵⁷⁾

لعلّ هذا الكتاب هو أول حلقة في سلسلة الكتب التي ألّفت في سِير ملوك المغرب البارزين، ومن أشهر هذه السّير: كتاب «بديع المسالك في تاريخ الأمير أبي مالك» لعبد العزيز المَلْزوزي، وكتاب «المُسند الصحيح الحسن في مآثر السلطان أبي الحسن» لابن مرزوق، و«سيرة أبي عثمان الأصغر» للتاورتي، وكتاب «المُنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور» لابن القاضي، و«المدود والمقصور، من سنا السلطان المنصور» لابن عيسى التّملي، ثم أصبح هذا سُنّة متبعة لدى المؤرخين المغاربة المتأخرين، ومؤلف هذه السيرة هو واحد من مؤرخي الدولة الرسميين، وكما هو معروف فإن لقب مؤرخ الدولة مايزال معروفاً في المغرب إلى يومنا هذا.

وإذا كان تاريخ ابن غَمَر يُعتبر مفقودا الآن فإننا نجد نُقولاَ عنه في بعض المصادر

التاريخية والجغرافية والأدبية، وسنعمد عليها في تكوين فكرة عن هذا التاريخ، ويعتبر «البيان المغرب» لابن عذاري في طليعة المصادر المذكورة، فقد عدّه في المقدمة من جملة التأليف التاريخية التي اعتمد عليها، وسمّاه : كتاب «يوسف الكاتب»⁽⁵⁸⁾، ونقل عنه في القسم الثالث عشر مرات كما ذكرنا قبل ؛ فمن ذلك الفصل المتعلّق بالغزوة المعروفة بغزوة شنترين، وهي التي أصيب فيها الخليفة يوسف بن عبد المومن وتوفي على إثرها، ويشتمل هذا الفصل على وصف أحداث هذه الغزوة ومراحلها ويعرض إلى الاضطراب الذي حدث عند الرحيل، وقد كان ابن غمر شاهد عيان، وقریباً من السلطان، وفي هذا يقول : «حضرْتُ يومَ هذا الإقلاع وليلته، فما رأيتُ مثله، في تاريخ قبله، ولا يحصر واصف هوله».⁽⁵⁹⁾

ونعرف من النصوص التي اقتبسها ابن عذاري من تاريخ ابن غمر أنه شهد معظم الأحداث البارزة في عهد المنصور وكان موجوداً فيها حضراً وسفراً.

فقد حضر جلوس يعقوب المنصور للأحكام وشاهده وهو يباشرها بنفسه في المسجد الجامع المجاور لقصر الحَجَر، وهو المعروف اليوم بجامع الكتّيبين قال : «ولقد حضرت لأناس من السّوّقة والتجار ادّعوا على السيد أبي زيد فمنهم من قال : «أهديت له فرساً وآخر جارية وشتى دعاوي، فكل أرضاه، ووفّي له ما ادّعاه».⁽⁶⁰⁾ وشاهد كذلك بناء مدينة الصالحة بمراكش في عهد المنصور وتحدث عنها.⁽⁶¹⁾

ومشى في ركاب المنصور لما توجه بجيشه إلى إفريقية سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، ونظن أن الفصل الخاص بهذه الحركة في «البيان المغرب» هو من كلام صاحبنا ابن غمر في تاريخه، ونحس ذلك من أسلوب السجع المعهود لديه، ولو أن ابن عذاري لا يحافظ عليه، ويتصرف فيه بالاختصار والحذف.⁽⁶²⁾

وقد وجدنا تشابها بين فقرٍ وردت في «البيان» تصف بعض مراحل الحركة المذكورة وفقرٍ أخرى نقلها التجاني في رحلته منسوبة إلى أبي الحجاج، قال : «وذكر أبو الحجاج مسير أبي يوسف المنصور إلى توزر فقال : «وتمادى به السير إلى المَلاحة المجاورة لتوزر، وهي من غرائب الدنيا التي أغفلها المؤرخون، وأهمل وصفها الإخباريون، فإنها أميال في أميال سطحها واحد كاللّجين المسبوك، أو المرمر المحكوك، يكاد ينفذه البصر لصفائه، وكأنما هو غدير جمد بمائه»⁽⁶³⁾. ثم ذكر بعد هذا وصفه للسخبة وكيف أنّها انشقت في آخر المسيرة وساخت الجمال فيها بأحماها.

وإذا كان ابن عذارى نقل بعض كلام ابن غمر في وصف هذه الحركة دون أن يسميه فإنه نقل كلامه في غزوة «الأرك» وسماه، وسنثبت بعضه في آخر هذا البحث.

ومن الأحداث البارزة التي سجلها ابن غمر محنة ابن رشد، وقد وجدنا ابن عذارى هنا أيضاً ينقل كلام ابن غمر في هذه المحنة ولا ينسبه إليه.⁽⁶⁴⁾ ولكن ابن عبد الملك نقله ونسبه إلى صاحبه. فقد ذكر أن ابن رشد نكب النكبة الشعناء في عام ثلاثة وتسعين وخمسمائة وقال: «وقد ألم أبو الحجاج بن عمر - كذا - بذكرها في تاريخه وقال: «وأما أبو الوليد ابن رشد فكان قد نشأ بينه وبين أهل قرطبة قديماً وحشة جرّتها أسباب الحاسدة، ومنافسة طول المجاورة، وانتدب الطالبون للسعي أشياء عليه في مُصتَفاته تأولوا الخروج فيها عن سنن الشريعة، وإيثاره لحكم الطبيعة، وحشروا منها ألفاظاً عديدة، وفصولاً ربما كانت غير سديدة، وجمعت في أوراق، وقيل إن بعضها ألقي بخطه. ومشى رافعوها إلى حضرة مراکش سنة تسعين، فشغل عن الالتفات إليها، والوقوف عليها، ما كانت الحال بسبيله من الاستعداد، والنظر في مهمات الجهاد، فنكص الطالبون على أعقابهم، وقنعوا من الظفر بسرعة إياهم. ولما كان الوصول إلى الأندلس اشتغل بما كان من أمور الحركات، فكسدت سوق السعائيات، والأعداء - لا كانوا - لا يسأمون من الانتظار، ويرقبون أوقات الضّرار، فلما كان التلوم من المنصور بمدينة قرطبة، تجددت للطالين آمالهم، وقوي تأليه واسترسالهم، فأذّلوا بتلك الألقيات، وأوضحوا ما ارتقبوا فيه من شنيع الهفوات، الماحية لأبي الوليد كثيراً من الحسنات»⁽⁶⁵⁾.

والنص طويل يقع فيما يقرب من صفحتين ومعظمه بلفظه عند ابن عذارى ولكنه كما قلنا قبل لم ينسبه إلى ابن غمر، وهذا ما يدعونا إلى القول بأن معظم الفصول المسجوعة المتعلقة بعهد يعقوب المنصور وأوائل عهد الناصر في «البيان» هي من إنشاء ابن غمر. وثمة أحداث وقعت في عهد الناصر وأوردها ابن عذارى مصرّحاً بنقله فيها عن يوسف بن غمر في تاريخه وهي:

- 1 - السيل الشنيع بإشبيلية الذي هلك فيه أم لا يحصيهم إلا الله⁽⁶⁶⁾.
- 2 - وصول الأمر إلى إشبيلية بضرب الآلات وشراء الدروع المحكمة.⁽⁶⁷⁾
- 3 - امتحان ابن غمر وقد سبق ذكره.⁽⁶⁸⁾

وبهذه الحادثة تنتهي الروايات عن مؤرخنا في «البيان المغرب».

وقد نستنتج من هذا أن ابن غمر ربما رفع تأليفه في مآثر المنصور إلى هذا الخليفة في حياته، ثم أضاف إليه بعض ما جدّ من أحداث بعد وفاته.

وثمة ما يدل على أن تاريخ ابن غَمَر تناول كذلك بعض الأحداث السابقة على عهد المنصور، فقد نقل عنه مؤلف «الأنيس المطرب» ما يلي : «وذكر القاضي - كذا - يوسف بن عمر - كذا - المروء لدولتهم - يعني دولة الموحدين - أن يوسف (بن عبد المؤمن) ببيع بيعة الجماعة واتفقت الأمة على بيعته يوم الجمعة ثامن ربيع الأول سنة ستين وخمسائة، وذلك بعد وفاة والده بستين لأنه لما ببيع بعد وفاة والده توقف عن بيعته قوم من أشياخ الموحدين وامتنع من بيعته أخواه السيد عبد الله صاحب بجاية والسيد محمد صاحب قرطبة، فكفّ عنهما ولم يطلبهما بالبيعة ولم يتسم بأمر المومنين حتى اجتمع عليه الناس»⁽⁶⁹⁾.

وبعد، فقد ذكّرنا حتى الآن أربعة من المؤرخين الذين وقفوا على تاريخ ابن غَمَر ونقلوا عنه وهم ابن الأبار وابن عبد الملك وابن أبي زَرْع والتجاني، ونضيف إليهم مؤرخاً خامساً وهو ابن سعيد الذي ندين له بضبط شهرة أبي الحجاج يوسف، فقد ذكره بشهرته الصحيحة منقوطة ومشكولة خمس مرات في كتابه «الغصون الياضة».

أولها في ترجمة أبي العباس أحمد بن جُرح البُلَنسي، قال : «وذكر ابن غَمَر في تاريخه أنه كان متفتناً في العلوم مُحيطاً بكثير من الفلسفة وأن وفاته كانت في سنة إحدى وستائة في سفرته مع النَّاصر إلى إفريقية».

وثانيها في ترجمة ابن الياسمين الشاعر الحيسوبي المعروف قال : «وذكر ابن غَمَر في تاريخه أن وفاته كانت في سنة إحدى وستائة».

وثالثها في ترجمة الأستاذ النحوي أبي الحسن هُذَيْل، قال : «ذكر ابن غَمَر في تاريخه أنه مات في سنة اثنتين وستائة»، والمرة الثالثة في ترجمة القاضي الأديب أبي حفص غَمَر السَلَمي، قال : «وقفت على ترجمته في تاريخ ابن غَمَر».

أما المرة الرابعة والأخيرة ففي ترجمة الشاعر الجراوي، قال : «وقفت على ترجمته في تاريخ ابن غَمَر». وقد وردت شهرة أبي الحجاج منقوطة ومشكولة في جميع المرات المذكورة، ولابأس أن تُثبت صورة واحدة منها فيما يلي :

أما السيد الإبياري ناشر الكتاب فلم يحسن قراءة الأسم مع أنه واضح كما رأينا وصحّفه حيثما ورد إلى ابن غَمَر. ولعلنا بعد هذا نستطيع أن نتعرف من خلال نُقول هؤلاء الأعلام على شيء من شكل هذا التاريخ المفقود، فهو أولاً تاريخ يلتزم فيه صاحبه السجع، وهذا آتٍ من كون ابن غَمَر كان كما رأينا من كتاب الدواوين الذين يعتبرون السجع حلية من الحلّى التي لا بد منها للكتاب.

- وهو ثانيا تاريخ يُعنى بتدوين الأحداث البارزة وسرد الأخبار بطريقة تعتمد على المشاهدة والمعاينة إلا في أخبار نادرة كهذا الخير الذي يذكره ابن عذارى في آخر سياق أخبار ابن غانية ودخوله بجاية، وهو كما يلي : «قال أبو الحجاج يوسف بن غمر : أخبرني القاضي أبو عبد الله بن إبراهيم قال : لما أقيمت راية المذكور (يعني ابن غانية) بإزاء المنبر واشتغلوا عنها بما كانوا فيه من النظر خرت على وجهها واندق من القناة قائمها فتفأل الناس بإنذارها بقصر مدته وزوال دولته»⁽⁷⁰⁾.

وهو ثالثا يُعنى بتسجيل وفيات أعلام العصر، فقد نقل عنه ابن الأبار وفاة نام بن محمد البهراني اللبلي قال : «وتوفي في سنة ستائة، وذكر وفاته أبو الحجاج بن غمر في تاريخه»⁽⁷¹⁾.

ولما ذكر الخلاف في تاريخ وفاة ابن رشد الحفيد أشار إليه فقال : «وغلط ابن غمر فجعل وفاته تاسع صفر سنة ست وتسعين وخمسمائة»⁽⁷¹⁾ ولم يكن يكتفى بتسجيل الوفيات فقد كان كما يستفاد من نقول ابن سعيد المذكورة يُدوّن تراجم تامة. وقد وردت شهرة المؤرخ في النص المذكور خالية من التصحيف في مخطوطة الخزانة الحسنية، وفي طبعتي قُديرة والعطار، أما نسخة الخزانة العامة رقم 4135 فقد جاءت الشهرة محرفة إلى ابن عمر.

وهو رابعاً وأخيراً كان يشتمل على تراجم بعض أعيان العصر من قضاة وشعراء وعلماء عرفهم المؤرخ عن قرب، فقد نقل عنه ابن سعيد في «الغصون الياقة» خلال ترجمة ابن جرح الذهبي صاحب ابن رشد الحفيد ما يلي : «وذكر ابن عمر (صوابه غمر) في تاريخه أنه كان متفننا في العلوم محيطا بكثير من الفلسفة وأن وفاته كانت في سنة إحدى وستائة في سفرته مع الناصر إلى إفريقية، وكان ممن طلب عند محنة أبي الوليد ابن رشد في مدة المنصور من أهل الفلسفة فلم يوجد فبلغه أنه في خدمة السيد أبي الحسن علي بن أبي حفص بن عبد المومن بغرناطة فكتب له في أن يجمع جمعا ويوقف بينهم حتى يلعنوه فلما وصله الكتاب وقف عليه أبا جعفر في خلوة، فقال أبو جعفر : «ألا لعنته على الظالمين»، فضحك السيد وقال : عجّلت بالملكافاة يأبا جعفر، وبدأتنا بما استحيينا أن نبدأك به، وبالله لقد يشق على مقابلتك بما أنفذ به الأمر لكن ليس من ذلك بدّ، وقد رأيت أن يكون على خلوة فجمع خواصه ولعنوه فجعل يقول : «رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ». وتلطّف السيّد في أمره والجواب عن مسألته، ثم إنه بلغ بعد ذلك

الغاية القصوى بالحصرة حتى قُدِّم على طلبة الحَضَر فصار من أخصّ الجلساء وأرفعهم منزلة عند المنصور ثم عند الناصر». (73)

وقال ابن سعيد في «الغصون» أيضاً في ترجمة القاضي أبي حفص غَمَر السلمي ما يلي : «وقفتُ على ترجمته في تاريخ ابن عمر» (صوابه ابن غَمَر)، وقال في ترجمة الشاعر أبي العباس أحمد الجراوي ما يلي : «وقفت على ترجمته في تاريخ ابن عمر» (صوابه ابن غَمَر). (74)

ولعل هذه الثُّقُول التي لا تحتاج إلى تحليل تدلنا على حجم هذا التاريخ وقيمته، ولاشك أنه كان يَحْتَرَن بين دفيه ثروة تاريخية وأدبية لا تعوض، ومع أننا لا نجد نقولا عنه في المصادر التي ظهرت بعد القرن السابع الهجري فإننا لا نفقد الأمل في ظهوره لاسيما بعد ظهور ما وُجِدَ من تاريخ البيدق وتاريخ ابن صاحب الصَّلاة وتاريخ ابن القطان وغير ذلك مما كان يُعتبر مفقودا، ولعلنا نتفاءل بخبر طريف ورد في مقدمة زميلنا الدكتور عبد الهادي التازي لكتاب «المنّ بالإمامة»، فقد قال في هذه المقدمة إن النقل عن ابن صاحب الصلاة «اختفى أواخر القرن السادس وأخذت تعوّضه ثُقُول عن أبي الحجاج يوسف بن عمر - كذا - مؤرخ البلاط الموحّدي الجديد». ثم علّق على هذا الكلام في الحاشية بما يلي : «وتتميما للحديث عن أبي الحجج الإشبيلي أذكر أني وقفت على لائحة في معرض المخطوطات بقرنطة (25 - 10 - 62) تضمنت مؤلفات تاريخية هامة وكان من بينها تاريخ الموحدين لأبي الحجاج هذا» (75) ونحن كما قلنا نعتبر هذا الإخبار فالأحسن بأن هذا التاريخ سيظهر إن شاء الله.

ولا أريد أن أختم هذا العرض المتواضع الذي حاولت فيه تصحيح اسم أحد المؤرخين والتعريف به دون الإشارة إلى أمرين اثنين :

أولهما أننا ما زلنا في حاجة إلى نشر المزيد من تراث الغرب الإسلامي، ولكن هذا النشر لن يكون نافعا حق النفع إلا إذا قام على أسس من الضبط الصحيح والتحقيق العلمي النقدي، ومن المؤسف أن عدداً من الأصول المنشورة تخلو من هذا فتكون سببا في انتشار الأخطاء وتعميم الأوهام.

وثاني الأمرين أننا في ميدان تاريخ الأندلس والمغرب على وجه الخصوص في حاجة إلى تاريخ للتاريخ يعرّف بالمؤرخين في جميع العصور ويتتبع آثارهم في ضوء ماجد من مطبوعات ومخطوطات، نقول هذا لأن المجهود الذي قام به «بونس بويجس» في تأليفه

عن المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين طال عليه سالف الأمد، كما أنه في حاجة ماسة إلى المراجعة والتصحيح.

وإذا كان الدكتور حسين مؤنس قد قام بهذا بالنسبة إلى تاريخ الجغرافية فإن تاريخ التاريخ في الأندلس ما يزال في حاجة إلى مثل هذا العمل.

أما المؤرخون والجغرافيون في المغرب فإننا لا نعرف من نهض بالتاريخ لهم إلا ما كان من محاولة جزئية قديمة قام بها المستعرب المشهور إ.ل. بروفنسال، ونعني بها كتابه الذي سماه «مؤرخو الشرفاء»⁽⁷⁶⁾. وقد أرخ بروفنسال في هذا الكتاب للمؤرخين الذين ظهروا في عهد الشرفاء السعديين وعهد الشرفاء العلويين. ونحن ننتظر من يكتب تاريخ المؤرخين في العهود السابقة بدءاً من العهد الإدريسي. ومن الملاحظ أن عدد هؤلاء المؤرخين بدأ قليلاً ثم تزايد بكيفية تدريجية، ومن الملاحظ أيضاً أن بين تاريخ الأندلس وتاريخ المغرب تداخلاً كبيراً وتوصلاً دائماً.

ومن هنا فإن مؤرخي الأندلس يُعتبرون مؤرخين للمغرب والعكس صحيح. وأوضح مثال للأولين شيخ المؤرخين ابن حيان، والأمثلة للآخرين متعددة ولا سيما في عهود المرابطين والموحدين والمرينيين، وهي عهود الوحدة بين الأندلس والمغرب وما صاحبنا أبو الحجاج يوسف ابن غمر إلا واحد من مؤرخين أندلسيين ومغاربة ظهروا في عهد الموحدين، ومنهم من وصلت إلينا بعض آثارهم مثل البيدق وابن صاحب الصلاة والتادلي وابن القطان وابن عبد الملك وصالح بن عبد الحليم.

ومنهم من تُعتبر آثارهم مفقودة الآن مثل الأشيري وابن الحشّاب وابن اليسع وابن سميرة، وابن بيرة، وابن حمادو، وابن هرودس، وأبو الحسين الشريشي، وأحمد ابن هارون السماقي، وغيرهم ممن نجد النقل عن تواريخهم في بعض المصادر. ونسأل الله أن ييسر العثور عليها في المستقبل القريب.

الملحق الأول

غزو الخليفة يوسف بن عبد المؤمن لغرب الأندلس (البرتغال)

«قال أبو الحجاج يوسف بن عُمر رحمه الله : «لما قصد أمير المؤمنين في هذه الحركة التي تُؤَفِّي فيها إلى عدوّ القُرب ابن الرُّنك اللّعين، لسوء مجاورته وشدّة إضراره بالمسلمين، عَزَم على قصد مدينة شَتْرَيْن أشدّ بلاد ابن الرُّنك سروراً، وأكثرها حبوراً، وأكبر بلاده أجناداً، وأقواها استعداداً، فَبَرَز عليهم تبريزاً أذهل حُلوم الكافرين، وفَتَّ أفئدة الدّانين منهم والقاصين، في أم لا تُحصى، ولا تُكاثَر بالرَّمْل ولا الحَصَى، والبلد لحسن عمارته، والتفاف أشجاره واتصال جنّاته، وابتاع ثمراته، ليس له مَسْلُك إلا من خلال تلك الأغصان، وفي أثناء مُنْعَرَجَات ما أَحْدَق به من اشتباك الكُروم والتفاف الغيطان، فكأن أشخاص الفرسان عند رؤيتها تتوارى بالظلال ويستترّ ظهورُ حُسن هيئتها فروغُ الأشجار وأسِنَّمة الجبال».

«قال يوسف بن عُمر: «فلما استراثت من جهاتها الأنباء، وطال لِعَير طائل الثَّواء، عَزَم أمير المؤمنين على الارتحال، وترويح الجيوش والثُّفوس من السّامة والكلال، فأمر بالرحيل ليلاً فاضطرب إقلاع الناس اضطراباً شنيعاً، وكثُر الضجيج واختلاط الأصوات، وتحوّلت المحلات، وأخذ العموم على شتى المسالك فلا ترى سميعاً ولا مطيعاً. وقد كان ثِقَاتُ الخليفة تطوّفوا أوّل الليل على الرؤوس والجموع، وأوعزوا إليهم ترتيب التحرك وكيفية القلوع، وأن يكون كل قبيل من جهتهم ثابتين مُرْصِدين حتّى ترحل الحُمولة والأثقال، وتتخلّص إلى السّعة من المضائق والأوحال، فلم يُوقَف عند معاهد هذا الاعتزام، ونثّر ما عُقِد من ذلك النظام، ولم يُهْتَدَ لشيء من هذه الأحكام، وتوهم الناس أن الأمير قد أفلح سَحَرًا، واحتاط لإجازة النهر مبكراً، وبادروا للتقدّم، وما تهيّأوا عواقب التحكم، ولما اتّضح الفجر وانقشع الظلام، لم تصحّ أضغاث تلك الأحلام، وبطلت الظنون والأوهام، فمضاربُ الأمير في منزله لم يقوِّض بها طُنْبٌ ولا أوتاد، ولا تُخلع من مركزه عِماد، فُبْهت من بُهت، وحَمِد رأيه من لَزِم الصبر وثبت، فركب الخليفة وليس بساقته إلا القليل غير مستعدين ولا شاكين، أكثرهم في ثياب السّلم، وكما أفاقوا من سُكْر النوم، فالتأم من كل صنف من الناس من حَضَرَ، وأقبل من سمع

طبل الإقلاع وتبصّر، وانحدر الأمير من هذا المنزل، وبقي ابنه المنصور في الموضع المذكور يرتّب من يُظَاهِر الرومَ عند ظهورهم، ويقاوم ذرّهم وما يُدَلّون به من غرورهم، وهو يَمُدّ الحاضرين بشهامته، ويُقوِّمهم بصرامته، وأنحَفَ المنصور باللّحاق بأبيه، وقد توالّت منه عليه الرّسل واستوحش من تأخّره وَوَجَدَ إشفاق الأب على بنيه. وعندما تنفس مُخْتَق الكفار، ووجدوا السبيل إلى التفلّت من الأوكار، تسرّبوا بين تلك الأشجار، وانحدروا من جَنَبَات الأوعار، كالسّباع الجياع، فحافوا على [من] تطرّف من الحُمولة وانهزوا الفرصة في أولئك الفرسان والأتباع.

قال يوسف ابن غَمَر المؤرخ : «حضرتُ يوم هذا الإقلاع وليه، فما رأيته في تاريخ مثله، ولا يحصر واصف هوله، ولما عرف الخليفة بدنوّ الروم من ساقته، وباجترائهم على الاقتراب من أكناف ساحته، أمر بضرب الطُّبول، وإشراع الألوية في النصول، فأقبلوا لأصوات الطبول مُهْطِعِينَ، ودفع من كان بجناحي الساقة على من وجدوا من الروم منبسطين، وغادروهم في مصارعهم مجدلّين، وحان لهم شرُّ يوم ما ظنوا أنه يَحِين، وأخذ ثأر الشّهداء في الحين، ونزل أمير المؤمنين بعُدوة الوادي، وقد بدت من جُرْحه البوادي، وأمر بتفرّق الجموع ورجوع كل واحد منهم إلى قبيلته من العموم، واستقبل مُوسِطَة البلاد، وأباح فيها مبالغة الفساد، وأمر بتخريب ما وُجد من المباني وتغوير المياه واستئصال الأشجار، وانتهاب الزروع وتحريق كلّ ما يُمكن تغييره وإزالة عينه بالنار».

*

* *

الملحق الثاني آخر غزوات المنصور في الأندلس

«ولما بَلَغ المنصور بقرطبة مُرادَه وأحكم تدييره وأكمل استعدادَه، تَحَرَّك رحمه الله على أَيْمَن الأقدار، ومُساعدَةٍ من خِدمة الليل والنهار، وأخذ على طريق طَلَبِيرَة وقد كان أذْفُونُش اللَّعين عند إشراف المنصور على بلاده بعساكر المسلمين قدّم رُسَلَه في

طلب المُهادنة والاستسلام، والوقوف عند الأمر والالتزام، فنَظَرَ المنصور بِثور التوفيق والرشاد، أَلَّا يَحُلَّ ما انْعَقَدَ عليه العَزْمُ من صَرِيمة الغزو والجهاد، فانصرف رسله من غير جواب، إِلَّا انتظارَ سِنَانٍ وصارِمٍ قَضَابٍ.

وتماذى المشئي على هذا الأسلوب، وعلى ما أُمل من المرغوب، حتى كان الإلام بِطُلَيْطَلَة، فَعَشِيهَا أعظمُ ممَّا تقدَّم من الانتهاك والانتهاب، بالاستئصال والإتلاف والإذهاب، ثم اتصلت الأنباء أَنَّ الكافرَ البَرُشلوني أمدَّ أذفونش بِرجالِه وأبطالِه وهم بِحصنٍ مَجْرِيطٍ يُقدِّمون ويؤخِّرون، ويخوضون فيما لا يفعلون، فقصد المنصور إليهم وصمَّم نحوهم تصميم الواثق بالعلي الكبير رجاءً أَن تَزَلَّ أقدامُهم، وعسى أَن يحرَّكهم حمائمهم، وعندما أشرف المسلمون على الحصن المذكور، وأحدقوا به إحداق الهالات بالبدور، وأكثرُوا التهليل والتكبير والتعظيم للعلي الكبير، فكادت تنصدع لصيحتهم أكبادُ الصخور، ويهتز لصكتها رميم أهل القبور، فعند ذلك انصدعتْ جموعُ أذفونش وأسلمه أحلافه وجعله يتعلق بِجباله، لحرقه وأوجاله.

ولما بلغ المنصور على حصن مَجْرِيط فوق ما أُمل من القصود وضعضعت صكة وطئه قاسيات القلوب ومزقت فُلَّ الكافرين من الحشود والجنود، وعلم الكافر أَنه لا يملك من أمره فتيلًا، ولا يحاول في كشف ما أنزل الله سبحانه متصرفاً ولا تحويلًا، استقبل المنصور بِحركته وجه الشرق فأخذ من حصن مَجْرِيط على وادي الحِجَارَة في منازل وربوع، وأشجار وزروع، فمشى العمل فيها على ما تقدم من الترتيب، في الاستئصال والتخريب، ولمَّا حَلَّت العساكر بِساحتها، وانبسطوا على جنباتها، تسابق بعض الناس إلى البلد وقد كان الكافر شَحَنها بِجملة رجاله وِكَاته، وأهل الثقة عنده من حُماته، فخرجوا إلى الطايشة من أتباع الحَلَّة وسوادهم، فظهروا عليهم في طرادهم، حتى توالى السابقون فأكبوهم على أذقانهم، وأوردوهم بين قتيل وجريح في أنقابهم وأكنافهم.

ولما كان من العَد أخذ الناس أَهْبَتهم للتبريز، ووقفوا عليهم بالقبائل على مراتب التمييز، فُبْهت الكافر من ذلك الملاء الحضور، ويسَّو من السلامة كما يسَّس الكفار من أصحاب القبور، فروَّح بالوادي المذكور ريثما خاطب البلاد، وبشَّر بِكيفية هذه الغزوة جميع العباد.

الملحق الثالث محنة ابن رُشد

«وقد أَلَمَّ أبو الحجاج بن عَمَرٌ بذكرها في تاريخه فقال : وأما أبو الوليد بن رُشد فكان قد نشأ بينه وبين أهل قرطبة قديماً وحشة جرّتها أسباب المحاسدة، ومنافسة طول المجاورة، فانتدب الطالبون لتَقْدُ أشياء عليه في مصنفاته تأولوا الخروج فيها عن سنن الشريعة، وإيثاره لحكم الطبيعة، وحشروا منها ألفاظاً عديدة، وفصولاً ربما كانت غير سديدة، وُجِعت في أوراق، وقيل إن بعضها أُلْفِي بخطه، ومَشَى رافعوها إلى حضرة مراکش سنة تسعين. فَشَغَلَ عن الالتفات إليها والوقوف عليها ما كانت الحال بسبيله من الاستعداد، والنظر في مهامات الجهاد، فنكص الطالبون على أعقابهم، وقنعوا من الظفر بسرعة إِيَابهم. ولما كان الوصول إلى الأندلس اشْتَغَلَ بما كان من أمور⁽¹⁾ الحركات، فكسدت سوق السعايات، وضرب عن كل طالب ومطلوب، والأعداء - لا كانوا - لا يسأمون من الانتظار، ويرقبون أوقات الضّرار، فلما كان التلوم من المنصور بمدينة قُرطبة، وامتد بها أمد الإقامة، وانبسط الناس لمجالس المذاكرة، تجددت للطالين آماهم، وقوي تألبهم واسترسالهم، فأدلو بتلك الألقيات، وأوضحوا ما ارتقبوا فيه من شنيع الهفوات، الماحية لأبي الوليد كثيراً من الحسنات، فُقِرْتُ بالمجلس وتَوَوَّلَت أغراضها ومعانيها، وقواعدها ومبانيها، فخرجت بما دَلَّت عليه أسوأ مخرج، وربما ذِيلَها مَكُرُ الطالبين، فلم يمكن عند اجتماع الملاء إلا المدافعة عن شريعة الإسلام، ثم آثر الخليفة فضيلة الإبقاء، وأغمد السيْفَ التماسَ جميل الجزاء، وأمر طلبة مجلسه وفقهاء دولته بالحضور بجامع المسلمين، وتعريف الملاء بأنه مرق من الدين، وأنه استوجب لعنة الضالّين، وأضيف إليه القاضي أبو عبد الله بن إبراهيم الأصولي في هذا الازدحام، وَلَفَّ معه في خَرَقَ هذا الملام، لأشياء أيضاً تُقمت عليه في مجالس المذاكرة وفي أثناء كلامه مع توالي الأيام، فأحضروا بالمسجد الجامع الأعظم بقرطبة، وتكلم القاضي أبو عبد الله بن مروان فأحسن، وذَكَرَ ما معناه أن الأشياء لا بد في كثير منها أن تكون لها جهة

(1) هنا ينتهي الحرم المشار إليه في النسخة ب.

نافعة وجهة ضارة كالنار وغيرها، فمتى غلبَ النافع على الضارِّ عُمل بحسبه، ومتى كان الأمر بالضدِّ فبالضدِّ، فابتدر الكلام الخطيبُ أبو علي بن حجاج وعرف الناس بما أمر به، من أنهم مرقوا من الدين، وخالفوا عقائد المؤمنين، فنالهم ما شاء الله من الجفا، وتفرقوا على حكم من يعلم السرَّ وأخفى، ثم أمر أبو الوليد بسكنى الیسانة، لقول من قال إنه يُنسب في بني إسرائيل، وأنه لا يُعرف له نسب في قبائل الأندلس، وعلى ما جرى عليهم من الخطب فما للملوك أن يأخذوا إلّا بما ظهر، فإليهما تنتهي البراعة في جميع المعارف، وكثير ممن انتفع بتدريسهم وتعليمهم، وليس في زمانهما من هو بكماهما، ولا من نسج منوالهما».

الحواشي

- (1) راجع على سبيل المثال : التنبيه على حدوث التصحيف لحزمة الأصفهاني وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للحسن بن عبد الله العسكري.
- (2) ظهرت طبعته الأولى في تطوان عام 1950 بتحقيق «هؤيسي مرندة». وكانت الطبعة الثانية بتطوان أيضا عام 1960، وساهم فيها إلى جانب المستعرب المؤرخ المذكور محمد بن تاويت التطواني ومحمد إبراهيم الكتاني. أما الطبعة الثالثة فقد تمت بالدار البيضاء عام 1985، واشترك فيها محمد إبراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة.
- (3) انظر الصفحات التالية : 162، 163، 164، 173، 174، 177، 225، 239، 242، 251.
- (4) راجع الترجمة الإسبانية المطبوعة في تطوان عام 1954 ج 1 ص : 95.
- (5) العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ص : 73.
- (6) تاريخ المغرب والأندلس : 311 - 367 (ط. بيروت 1978).
- (7) مجلة الأندلس. «Historiografia medieval hispano arabica», Al-Andalus, XXXVII (1972), 353-404.
- (8) عصر المرابطين والموحدين 2 : 14، 123، 126، 127، 210، 221، 271.
- (9) منها نسختا الخزانة الحسنية بالرباط رقم 5049 ورقم 1411.
- (10) مخطوطة «المغرب» لابن سعيد المحفوظة في دار الكتب بالقاهرة، تحت رقم 2712 تاريخ ص : 174 وعلى هذه المخطوطة حقق أستاذنا الدكتور شوقي ضيف القسم الأندلسي من «المغرب». وانظر ج 1 ص : 382 من طبعته الثالثة.
- (10م) «الفصول الياقة» : 20، 22، 34، 49، 52 (مخطوط الإسكوريال 1728).
- (11) يوجد القسم الثاني من هذا الكتاب في الخزانة الحسنية تحت رقم 6148 ونسخته مأخوذة من نسخة المؤلف.
- (12) انظر ترجمة هذا الأمير ومصادرها في «الذيل والتكملة» 4 : 28 - 33.
- (13) انظر ترجمته في «الذيل والتكملة» 6 : 52 - 54 - 8 : 519.
- (14) انظر ترجمته في «الذيل والتكملة» 8 : 290 - 281 - 521.
- (15) مخطوط الأسكوريال.
- (16) «العطاء الجزيل» : 172 (والملاحق) : 25.
- (17) «قطوف دانية» : 17 - 18.
- (18) عن مخطوطة «المغرب» لابن سعيد الموجودة في دار الكتب بالقاهرة تحت رقم 2712 (تاريخ) ص : 174.
- (19) منها الطبعة التي بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، والطبعة الأخيرة بتحقيق الدكتور إحسان عباس ج 4 ص : 465.
- (20) ج 2 ص : 763.
- (21) «البيان المغرب» - قسم الموحدين - : 251. وقد وقع في البيت الثالث تحريف في قوله «ابن عمرو». وسيأتي الكلام عليه وفي قوله «لعلية» ولعلها «بقسية» أو «بعلية»، أي سيب علي بن وجاج الذي كان والياً على إشبيلية وكان مسانداً له. أما التحريف الثالث فهو «المعتل» كما وردت في النسخ الخطية وفي المطبوع أيضاً، وقد صوبتها إلى «المقتل».

- (22) توجد واحدة منها في الخزنة العامة بالرباط تحت رقم 200 ق، وتوجد النسخ الأخرى في الخزنة الحسنية بالرباط تحت الأرقام التالية : 334، 336، 777، 2150، 5212، 6158.
- (23) «التكملة» رقم : 2826.
- (24) «الحُلة السراء» 1 : 39 - 41.
- (25) المصدر نفسه.
- (26) «الجُمهرة» : 91 (تحقيق المرحوم عبد السلام هارون).
- (27) «المقتبس» ص 23 (تحقيق د. محمود علي مكّي) ط. بيروت 1973.
- (28) «الجُمهرة» : 98.
- (29) «نفع الطيب».
- (30) «البيان المغرب» 3 : 152.
- (31) «العطاء الجزيل» (ملحق) 25.
- (32) «التكملة» رقم 2826.
- (33) «العطاء الجزيل» : 172 (مخطوط خ.ح. رقم 6148).
- (34) قد يكون مجموع الوجيز المذكور هو المجموع الذي نشر منه ل. بروفتسال «الرسائل الموحّدية»، وهو موجود الآن في المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمطرد.
- (35) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 225.
- (36) نفسه : 225.
- (37) نفسه : 251.
- (38) «المغرب».
- (39) «نفع الطيب».
- (39م) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 224.
- (40) لعلّه يقصد حضرة إشبيلية.
- (41) «البيان المغرب» : 251.
- (42) نفسه : 251 - 252.
- (43) نفسه : 135.
- (44) نفسه : 139.
- (45) نفسه : 158، 199، 224.
- (46) «الأنيس المطرب» : 208 - 209 ط. دار المنصور 1972.
- (47) عصر المرابطين والموحدين 1 : 406، 2 : 14.
- (48) «العطاء الجزيل» .
- (49) نفسه :
- (50) «التكملة» رقم 2536 و«الذيل والتكملة» 5 : 544.
- (51) «تخرّج الدلالات السمعية» : 248.
- (52) «الذيل والتكملة» 6 : 8.
- (53) نفسه : 91.
- (54) «العطاء الجزيل» : 171 - 172.
- (55) نفسه : 172.
- (56) نفسه : 171 - 172.
- (57) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 252 و«التكملة» رقم 2826 ورقم 1207، و«الفصون الياينة» : 39، 43، 69، 91، 98.

- (58) «البيان المغرب» ج 1 ص :
- (59) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 164.
- (60) نفسه : 173 - 174.
- (61) نفسه : 174.
- (62) نفسه : 226.
- (63) «رحلة التجاني» : 155.
- (64) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 226.
- (65) «الذيل والتكملة» 6 : 25، و«البيان المغرب»، قسم الموحدين : 226.
- (66) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 239.
- (67) نفسه : 242.
- (68) نفسه : 251 - 252.
- (69) «الأنيس المطرب» : 208 - 209.
- (70) «البيان المغرب»، قسم الموحدين : 177.
- (71) «التكملة» 2 : 421 طبعة «قديرة».
- (72) «الغصون الياضنة» : 69.
- (72م) نفسه : 43.
- (73) نفسه : 39 - 40.
- (73م) نفسه : 91.
- (74) نفسه : 43.
- (75) «المن بالإمامة» ص : 26 من الطبعة الأولى، وص : 20 من الطبعة الثانية والثالثة.

